المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السلام الديمقراطي والسلام الليبرالي: جدلية المفاهيم والمقاصد
اسم الكاتب: أ.م.د نهرين جواد شرقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2653
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 06:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السلام الديمقراطي والسلام الليبرالي: جدلية المفاهيم والمقاصد

أ.م.د نهرين جواد شرقي
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد
Nahreen.col@copdicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

هناك من يرى انه يجب النظر إلى مفهوم السلام الليبرالي من حيث علاقته بأطروحة السلام الديمقراطي. اذ ركزت هذه الأدبيات بشكل أكبر على ما إذا كانت الدول الديمقراطية أكثر سلمية في علاقاتها الخارجية وحاولت تقديم تفسير نظري وتجريبي لذلك. اذ تنص أطروحة السلام الديمقراطي على ما يلي: ١) نادراً ما تحارب الدول الديمقراطية بعضها البعض. ٢) تميل الدول الديمقراطية إلى أن تكون أكثر انفتاحًا على التجارة الدولية من الدول غير الديمقراطية، مما يخلق اعتمادات متبادلة تحول دون اندلاع الحرب بينها؛ ٣) تميل الديمقراطيات إلى أن تكون أكثر سلمية داخليًا من الأنظمة الأخرى. وهنا نرى انه من المهم الاشارة الى ان أطروحة السلام الديمقراطي ترتبط إلى حد كبير بفكرة إيمانويل كانط "السلام الدائم". اما أطروحة السلام الليبرالي، فمن وجهة نظر ريتشموند فأنها تحمل أربعة اوجه رئيسية انبثقت من المناقشات في النظرية الدولية والسياقات التاريخية المختلفة المرتبطة بالموضوع، لا سيما في الغرب. وتشمل هذه الاوجه الأربعة للسلام الليبرالي (السلام المنتصر، والسلام الدستوري، والسلام المؤسسي، والسلم الأهلي). وأشار ريتشموند إلى أن سلام المنتصر هو نتيجة للحجة الواقعية القديمة بأن السلام يعتمد على النصر العسكري وعلى هيمنة أو هيمنة المنتصر. لكن سلام المنتصر قد ينتج عنه مقاومة سياسية كما في العراق وأفغانستان. اما الثاني، هو السلام الدستوري المستمد من الحجة الكانطية بأن السلام هو نتيجة الديمقراطية والتجارة ومجموعة من القيم العالمية القائمة على الفردية. ويلاحظ ريتشموند أن "صراع السلام الدستوري مع أولئك الذين لا يريدون تقاسم السلطة، والذين لا يريدون ترسيخ الهياكل القانونية المحلية التي قد تحظر أنشطتهم". اما السلام المؤسسي، فهو السلام الذي ينتج عن الترتيبات المؤسسية المعيارية والقانونية بين الدول التي تتفق – بشكل متعدد الأطراف – على طرق التصرف وفرض أو تحديد سلوكها. ويمكن العثور على هذا في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي (AU)، وجامعة الدول العربية (AL)، ومنظمة الدول الأمريكية (OAS)، والمنظمات

دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC). الوجه الرابع، (السلم الأهلي)، والذي يؤكد على أهمية مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في صنع السلام. على عكس الاوجه الثلاثة الأخرى للسلام الليبرالي، فإن مساهمة الافراد بدلاً من الدولة أو المنظمة الدولية موجود ضمن هذه الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: السلام الديمقراطي، السلام الليبرالي، مقاصد، السلم الاهلي.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٤/٢١ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٥/٢٣ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٦/١

Democratic Peace and Liberal Peace: Argumentative and Intentions

Assist prof. Dr. Nahreen Jawad Sharqi
College of Political Science - University of Baghdad

Abstract

Some people believe that the concept of liberal peace should be seen in relation to the thesis of democratic peace. This literature focused more on whether democratic countries are more peaceful in their foreign relations and tried to provide a theoretical and empirical explanation for this. The democratic peace thesis states the following:

1) Democratic states rarely fight each other.
2) Democratic countries tend to be more open to international trade than non-democratic ones, which creates interdependencies that prevent war from breaking out between them.
3) Democracies tend to be more internally peaceful than other systems.

Here, it is important to point out that the thesis of democratic peace is closely related to Immanuel Kant's idea of "perpetual peace". As for the liberal peace thesis, from Richmond's point of view, it bears four main aspects that emerged from the discussions in international theory and the different historical contexts related to the subject, especially in the West. These include the four aspects of liberal peace (victorious peace, constitutional peace, institutional peace, and civil peace). Richmond noted that the peace of the victor is the result of the old realist argument that peace depends on military victory and on the domination of the victor. But the peace of the victor may result in political resistance, as in

Iraq and Afghanistan. The second, constitutional peace, derives from the Kantian argument that peace is the result of democracy, commerce, and a set of universal values based on individualism. Richmond notes that "the constitutional peace struggles with those who do not want to share power, and who do not want to entrench local legal structures that might prohibit their activities." As for institutional peace, it is the peace that results from normative and legal institutional arrangements between countries that agree - in a multilateral manner - on ways to act and impose or define their behavior. This can be found in international institutions such as the United Nations as well as regional organizations such as the European Union, the African Union (AU), the League of Arab States (AL), the Organization of American States (OAS), and subregional organizations such as the Economic Community of West African States (ECOWAS), and the Southern African Development Community (SADC). The fourth aspect, (civil peace), which emphasizes the importance of the participation of citizens and civil society institutions in making peace. Unlike the other three aspects of liberal peace, the contribution of individuals rather than the state or international organization is included in this strategy.

Keywords: Democratic Peace, Liberal Peace, Goals and Mechanisms, , Civil Peace

المقدمة

أطروحة السلام الديمقراطي نشات على يد الفيليسوف الالماني "ايمانويل كانط"، اذ ذكر انها ترتكز على مبدأين اساسيين: الاول، ان الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها، وذلك لان قرار الحرب في الدول الديمقراطية ليس سهلاً كما في الدول غير الديمقراطية. فضلا عن وجود الاحترام والثقة بين الدول الديمقراطية. كما ان الدول الديمقراطية تملك اليات ديمقراطية لمعالجة مشاكلها الداخلية. المبدأ الثاني هو: ان العلاقات خارج المنطقة الديمقراطية هي علاقات نزاعية، اي ان الاصل فيها عدم السلام.

بالرغم من الطرح اعلاه، إلا أن المختصون وجدوا ان المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي غير مستقرة للغاية. ووفقا لوجهة نظرهم، فإن الانتقال إلى الديمقراطية يؤدي إلى العنف السياسي المرتبط بالقومية والعرقية. اذ تخلق الديمقراطية مساحة سياسية تؤدي إلى إنشاء مجموعات ذات أهمية سياسية لها مصالح متنوعة وأحيانًا أيديولوجيات مختلفة. وينتج عن هذا شعور بالتهديد لدى النخب السياسية. وهناك من يشاطرهم الرأي ذاته، اذ يرون انه منذ أن تتحدى

عملية الدمقرطة الوضع الراهن، تسعى النخب التقليدية التي تشعر بالتهديد إلى الحفاظ على سلطتها من خلال تعبئة الجماهير على أسس عرقية أو قومية. على هذا النحو، إذا اندلع العنف، فإنه يحدث على أسس عرقية أو قومية.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن أن تكون الانتخابات مزعزعة للاستقرار بشكل كبير في المجتمعات المنقسمة بشدة، على سبيل المثال، رواندا في ١٩٩٤، بوروندي في ١٩٩٣، وأنغولا في ١٩٩٢، ومؤخراً ، كينيا في ٢٠٠٧، ساحل العاج في ٢٠١٠، ونيجيريا في ٢٠١١. ان الذي يفحص أفكار وممارسات السيراليونيين فيما يتعلق بالانتخابات التنافسية قبل الحرب الأهلية، يلاحظ أن السيراليونيين ينظرون إلى الانتخابات التنافسية على أنها عنيفة وخطيرة.

بالتالي، نجد انه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، فان جميع تجارب إعادة الإعمار، تمت وفقاً لنموذج «بناء السلام الليبرالي». اذ تم الترويج للنيوليبرالية الاقتصادية في تلك المرحلة على أنها الحل الأمثل، لمعالجة جميع القضايا، ضمن نموذج «السلام الليبرالي». الذي أصبح الوصفة الوحيدة و«الأمثل» للبلدان الخارجة من الحروب، والتوجه السائد في عمل المؤسسات الدولية، مستنداً إلى نظرية «السلام الليبرالي» التي تقوم على مقولة أن المجتمعات ذات البنى الليبرالية، تميل لأن تكون أكثر ديمقراطية وبالتالي أكثر سلماً في شؤونها الداخلية وكذلك علاقاتها الخارجية. وقد تميزت هذه المرحلة، بدخول المؤسسات الدولية كراعٍ لعملية (السلام الليبرالي)، مع فرض إعادة هيكلة البلدان الخارجة من الحروب: سياسياً (بإرساء الديمقراطية الليبرالية) حتى لو تطلب الأمر تدخلاً خارجياً عنيفاً! والأهم اقتصادياً، عبر فرض اقتصاد السوق الحر، مع نتائجه على عملية إرساء الاستقرار في هذه الدول. ولم يكن للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، دور رئيسي في بناء السلام خلال المرحلة الأولى، حيث كان دورها مقتصراً على عمليات «حفظ السلام» أي التوسط بين أطراف الصراع، لضمان تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة. بينما دخلت في المرحلة الثانية في إدارة عملية «السلام الليبرالي» والترويج له في تقارير، مثل: (أجندة من أجل السلام) و (أهداف التنمية الألفية) مما شكل تحولا في دورها بين المرحلتين، وأصبح فرض النموذج الاقتصادي والسياسي، برعاية دولية أممية، تحت عنوان "بناء السلام الليبرالي".

بالتالي، بتنا امام اطروحتين فكريتين رئيسيتين، الاولى (السلام الديمقراطي) والثانية (السلام الليبرالي)، وهذا الامر يفرض على الباحثين والمختصين تناولهما والبحث فيهما من حيث المفهوم والمقاصد والاليات، من اجل الوقوف على الحدود الفاصلة بين كل مفهوم، ومعرفة ايهما اكثر تأثيراً وفاعلية من حيث التطبيق على ارض الواقع.

أهمية البحث:

للبحث اعتباران (علمي وعملي)، اذ ان أطروحات السلام الديمقراطي والسلام الليبرالي اخذت حيزاً واسعاً من التنظير والتطبيق. واسهمت هذه الاطروحات بتغيير وتشكيل انظمة سياسية لدول مختلفة، وباتت هذه النماذج تُفرض من الخارج بدعوى ان تبنيها وتطبيقها يُحقق السلام والامن، الا انه على ارض الواقع لم يكن الامر كذلك بقدر ما كان تطبيق هذه الطروحات مرتبطاً بمصالح ورغبات القوى الدولية الكبرى.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من تساؤل رئيس مفادهُ: ما هي مقاصد (السلام الديمقراطي) و (السلام الليبرالي)؟ وايهما قادراً على تحقيق السلام الحقيقي بالنسبة للدول؟

فرضية البحث:

بالرغم من تبني العديد من الدول لنظرية السلام الديمقراطي او السلام الليبرالي، او تم فرض هذه النماذج عليها من الخارج، الا ان كلا النموذجين لم يكونا قادرين على تحقيق السلام للدول وفيما بينها، اذ ان النموذج الديمقراطي الغربي لا يمكن عده قالباً جاهزاً لكل الحالات وفي كل الظروف والاوقات، اذ لا بد من وجود اسس ومقدمات عدة لتطبيق اي نموذج.

منهجية البحث: تم استخدام المنهجين (الاستقرائي والاستنباطي) لمقتضيات الضرورة العلمية.

المحور الاول: السلام الليبرالي والسلام الديمقراطي: دراسة المفاهيم

اولاً: مفهوم السلام الليبرالي

لقد خلص عدد من الباحثين إلى أن بناء السلام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة يعكس أجندة ليبرالية. الشكل السائد لبناء السلام المعاصر الذي يركز على ترسيخ القيم الليبرالية مثل حماية الحقوق الفردية وسيادة القانون واقتصاد السوق الحر والديمقراطية وكذلك بناء دولة ليبرالية في المجتمعات التي مزقتها الحروب يسمى (بناء السلام الليبرالي). في بعض الأحيان تم الخلط بين بناء السلام الليبرالي وبناء الدولة، ومع ذلك، كما هو مذكور أعلاه، فإن الاثنين مختلفين الى حد واضح(Newman E. 2009 .29)

بالإضافة إلى ذلك ، فإن بناء السلام الليبرالي وبناء السلام ليسا متماثلين، على الرغم من استخدام المفهومين في بعض الأحيان بالتبادل. ففي الوقت الذي يركز فيه (بناء السلام الليبرالي)

على بناء دولة ليبرالية، وتعزيز الديمقراطية، واقتصاد السوق الحر، والحقوق الفردية وسيادة القانون، كما هو مذكور آنفاً، يركز (بناء السلام) على قضايا مثل العدالة الاجتماعية، وتوفير الرفاهية، والتقاليد، والعادات، والثقافة، والقواعد الشعبية، والمصالحة، ومبادئ الإنصاف، والأجندات الإنسانية من أجل السلام، بدلاً من الاهتمام بالأجندات المؤسسية التكنوقراطية للسلام التي تتمحور حول الدولة(Newman E. 2009 . 31)

تنص أطروحة السلام الليبرالية على أن "أنواعًا معينة من المجتمعات (المشكلة ليبراليًا) تميل إلى أن تكون أكثر سلامًا ، سواء في شؤونها الداخلية أو في علاقاتها الدولية ، من الدول غير الليبرالية"(Paris and Richmond. 2009.11). على هذا النحو، فإنه يقوم على فكرة أن الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي الجديد يعززان السلام المستدام في المجتمعات التي مزقتها الحروب. الدولة وبناء مؤسساتها أمران محوريان لبناء السلام الليبرالي. بعبارة أخرى، يطلب الليبراليون الدوليون من الدولة ونخب الدولة كوسيلة رئيسية لتقديم فكرة السلام الليبرالي في المجتمعات الخارجة من الصراع العنيف. ويعتبر المؤيدون الرئيسيون لأجندة السلام الليبرالية، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الأفكار والممارسات الليبرالية عالمية، وبالتالي تميل إلى تقويض أفكار وممارسات المجتمعات غير الليبرالية.

هناك من يرى انه يجب النظر إلى مفهوم السلام الليبرالي من حيث علاقته بأطروحة السلام الديمقراطي. اذ ركزت هذه الأدبيات بشكل أكبر على ما إذا كانت الدول الديمقراطية أكثر سلمية في علاقاتها الخارجية وحاولت تقديم تفسير نظري وتجريبي لذلك(Chan, S. 1997.59-91). اذ تنص أطروحة السلام الديمقراطي على ما يلي: ١) نادراً ما تحارب الدول الديمقراطية بعضها البعض. ٢) تميل الدول الديمقراطية إلى أن تكون أكثر انفتاحًا على التجارة الدولية من الدول غير الديمقراطية، مما يخلق اعتمادات متبادلة تحول دون اندلاع الحرب بينها؛ ٣) تميل الديمقراطيات إلى أن تكون أكثر سلمية داخليًا من الأنظمة الأخرى(Doyle, M. W.1983 .353). وهنا نرى انه من المهم الاشارة الى ان أطروحة السلام الديمقراطي ترتبط إلى حد كبير بفكرة إيمانويل كانط "السلام الدائم"•.

• **نظرية السلام الديمقراطي** نشات على يد الفيليسوف الالماني "ايمانويل كانط"، اذ ذكر انها ترتكز على مبدأين اساسيين: الاول، ان الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها، وذلك لان قرار الحرب في الدول الديمقراطية ليس سهلاً كما في الدول غير الديمقراطية. فضلا عن وجود الاحترام والثقة بين الدول الديمقراطية. كما ان الدول الديمقراطية تملك اليات ديمقراطية لمعالجة مشاكلها الداخلية. المبدأ الثاني هو : ان العلاقات خارج المنطقة

يبدو أن هناك إجماعًا عامًا بين الباحثين الدوليين على أن الديمقراطيات نادراً ما تحارب بعضها البعض، على الرغم من أنها تستطيع محاربة الدول غير الليبرالية، على سبيل المثال، حرب الولايات المتحدة وحلفائها الديمقراطيين في العراق وأفغانستان. بالاعتماد على أطروحة السلام الديمقراطي، لاحظ منظرين مثل رومل أن الدول الديمقراطية أقل عرضة لتجربة الحروب الأهلية لأن المؤسسات الديمقراطية تخلق ظروفًا للتعامل مع النزاعات الاجتماعية التي يحتمل أن تكون عنيفة بطرق غير عنيفة بما في ذلك الوساطة والتصويت والتسوية والتفاوض(Rummel, R. J.1995.3).

على الجانب الاخر، يرى ريتشموند، ان الجميع تقريبًا يتوق إلى السلام أو يدعمه، ومع ذلك، فأن السلام "نادرًا ما يتم تناوله بالتفصيل كمفهوم" مع تنظيره "المخفي عادةً في المناقشات حول الاستجابة للحرب والصراع"(Gregor, T. 1996.35). فبينما توصف الحرب بأنها حقيقية، يوصف السلام بأنه نموذج مثالي، على حد تعبير رتشموند "وهم، يتراجع في الأفق بمجرد اقترابنا منه"(Gregor, T. 1996.39). ومن ثم، فقد تم إيلاء المزيد من الاهتمام للحرب و "السلام السلبي" في العلاقات الدولية التي تفهم السلام على أنه غياب العنف الصريح داخل الدول أو بينها على عكس السلام الإيجابي الموجود حيث أُزيلت الأشكال والاسباب الهيكلية للعنف، مثل الفقر والظلم الاجتماعي(Galtung, J,1969.169). إنه نوع السلام – السلام الايجابي – الذي يتخيله الشخص "الموجه إلى القانون والنظام" وهو "يؤدي إلى التفكير بالاستقرار طويل الامد"(Schmid, H 1968.223). في هذه الحالة، فإن أبحاث السلام التي تتناول السلام السلبي فقط، ستجد نفسها امام شروط الحفاظ على السلطة القائمة، وتجميد الوضع الراهن، والتلاعب بالمستضعف حتى لا يحمل السلاح ضد الرئيس الاعلى. ومنن الواضح أن مفهوم السلام هذا سيكون في مصلحة قوى الوضع الراهن على الصعيدين الوطني والدولي(Schmid, H 1968.223).

كما يلاحظ ريتشموند ، انه عندما يحاول المنظرون الانخراط في السلام كمفهوم، فإنهم غالبًا ما يركزون على وحدات سياسية مثل الدول باعتبارها لبنات البناء الرئيسية، وبالتالي يستبعدون على نطاق واسع دور ووكالة الأفراد والمجتمعات في بنائه واستدامته. في هذا الصدد، يميل أولئك الذين يدافعون عن السلام السلبي إلى التركيز بشكل كبير على الدول ومؤسساتها ووظائفها، فضلاً عن الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن كوسيلة للحفاظ على النظام

الديمقراطية هي علاقات نزاعية، اي ان الاصل فيها عدم السلام. **للمزيد حول الموضوع يُنظر**: نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، دار عقل للترجمة والنشر، دمشق، ٢٠١٦، ص.ص١٧٨-١٧٩

والاستقرار في بيئات ما بعد الصراع، وهذا يحرم الافراد والمجتمعات والوكالات غير الحكومية من المشاركة في بناء سلام مستدام(Richmond, O 2005.2).

وبالتالي ، فإن هذا يميل إلى تعزيز مصالح واحتياجات الأقوى وليس مصالح واحتياجات المهمشين أو الفقراء أو الأقل قوة. وينتج عن هذا الفشل عدم المساواة في السلطة الذي يمكن أن يؤدي إلى عنف هيكلي أو صراع عنيف، وادماج الثقافة والعادات والتقاليد في ذلك الصراع. بالإضافة إلى ذلك، وكما يلاحظ ريتشموند، "انه يمكن أيضًا استخدام مفاهيم السلام كأداة حرب، تُستخدم لتبرير وشرعنة اللجوء إلى الحرب"(Richmond, O 2005.13). [...]. فبالنسبة للمهتمين بالمفاهيم المتعددة للسلام والأشكال التحررية لمسائل السلام، مثل من يملك السلام، ومن يخلقه، ومن هم الفائزون والذين يتم خدمة مصالحهم، يصبح السلام وثيق الصلة بموضوع الحرب. اذ ان الشكل السائد للسلام – السلام الليبرالي – الذي يبنيه الفاعلون الدوليون في بيئات ما بعد الصراع هو نتيجة لتصور محدود للسلام على أنه غياب العنف الصريح. وإن فهم طبيعة السلام الليبرالي مفيد في فهمنا للتحديات التي يواجهها في بيئات ما بعد الصراع، والانتقادات الموجهة ضده، والنهج والظروف ذات الصلة للمساعدة في خلق سلام دائم في بيئات ما بعد الصراع.

وفي تصوره للسلام الليبرالي، حدد ريتشموند أربعة اوجه رئيسية انبثقت من المناقشات في النظرية الدولية والسياقات التاريخية المختلفة المرتبطة بالموضوع، لا سيما في الغرب. وتشمل هذه الاوجه الأربعة للسلام الليبرالي (السلام المنتصر، والسلام الدستوري، والسلام المؤسسي، والسلم الأهلي). وأشار ريتشموند إلى أن سلام المنتصر هو نتيجة للحجة الواقعية القديمة بأن السلام يعتمد على النصر العسكري وعلى هيمنة أو هيمنة المنتصر. لكن سلام المنتصر قد ينتج عنه مقاومة سياسية كما في العراق وأفغانستان. اما الثاني، هو السلام الدستوري المستمد من الحجة الكانطية بأن السلام هو نتيجة الديمقراطية والتجارة ومجموعة من القيم العالمية القائمة على الفردية. ويلاحظ ريتشموند أن "صراع السلام الدستوري مع أولئك الذين لا يريدون تقاسم السلطة، والذين لا يريدون ترسيخ الهياكل القانونية المحلية التي قد تحظر أنشطتهم"
(Richmond, O 2005.203). اما السلام المؤسسي، وفقًا لريتشموند، هو السلام الذي ينتج عن الترتيبات المؤسسية المعيارية والقانونية بين الدول التي تتفق – بشكل متعدد الأطراف – على طرق التصرف وفرض أو تحديد سلوكها. ويمكن العثور على هذا في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي ، وجامعة الدول العربية(Richmond, O 2005.203). الوجه الرابع، (السلم الأهلي)، والذي يؤكد على أهمية مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في صنع السلام(Richmond, O 2005.203).

ثانيا : مفهوم السلام الديمقراطي

يعد السلام الديمقراطي نتاج تفاعلات النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية على القانون الدولي وأهم ابعادها . فالنظرية الليبرالية نظرية سلمية تعتمد على حل الصراعات سلميا وتعتمد على الحجة والاقناع وعدم اللجوء الى العنف والارهاب والقوة ، فالقوة هي التي تحكم علاقات الدول من الزاوية الواقعية السياسية والدول فيها تسعى _ التي تعتبر الممثل في النظام الدولي _ الى البقاء والتوسع ويهتمون بموقع الدولة في النظام الدولي او الساحة الدولية ، فالعلاقة بين الدول تتحدد من خلال قوة كل دولة وبالتالي لها تفكير استراتيجي ، بينما نجد في النظرية الليبرالية ان الممثل الرئيسي هم الافراد والمؤسسات ، فالفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي والدولة ليست سوى وسيلة لتامين حقوق الافراد والموازنة بينها ، وبالتالي فالاولويات غير محددة لانها تابعه للاولويات الافراد والمؤسسات وناتج علاقتهما، والقيود فيها متغيرة لا ذكر لها وبالتالي لا يوجد تفكير استراتيجي(بن نهار نايف، ٢٠١٦، ١٧٨-١٧٩).

فالدول الليبرالية هي دول يحكمها التمثيل الديمقراطي، وحقوق الاقتصاد والتسويق الخاص والملكية الخاصة، والحصانه الدستورية، والحقوق السياسية، وهذه المعايير تجعلها ابعد ما تكون عن فكرة شن حرب او دخول حرب مع دول اخرى وهو ما يطلق عليه (السلام الليبرالي) أو (السلام الديمقراطي)، الذي تحكمه عدة معايير أهمها المستوى المرتفع للاقتصاد، الاستقلال الاقتصادي، الثقافة التي تعزز تأثير الديمقراطية(بن نهار نايف، ٢٠١٦،١٨١).

حيث استندت الليبرالية البنيوية إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، حيث تعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من"سمول مالفين "و"دافيد سينغر" وكانت في مقال نشر لهما سنة ١٩٧٦ في صحيفة القدس للعلاقات الدولية، بعد أن قاما بتوسيع فكرة ايمانويل كانط لعام ١٧٩٦ في مقاله "السلام الدائم" والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم، كما دعم الفكرة فيما بعد مايكل دويل وبروس روست، فقد أشار مايكل دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة للميل إلى لسلام الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق، حيث يجادل مايكل دويل بأن هناك ثلاثة عناصر أساسية وضعها كانط في مقاله والتي تؤكد أن الدول الديمقراطية أقل نزوعا للحرب من الدول غير الديمقراطية(Schmid, H. 1968,.223)

١. التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
٢. الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان.
٣. الترابط العابر للحدود الوطنية.

ان فكرة السلام الديمقراطي ترتكز على مبدأين(Boutros-Ghali, B.. 1995.1409):

المبدأ الأول: أن الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها، وقد يكون التاريخ دليلاً على ذلك؛ لأنَّ التاريخ لم يشهد حرباً بين دولتين ديمقراطيتين، يرى أنصار هذه الفكرة أنَّ الذي يمنع نشوءَ حربٍ بين الدول الديمقراطية عدة أمور:

- **الأمر الأول:** أنَّ قرار الحرب في الدول الديمقراطية ليس سهلاً كالدول غير الديمقراطية؛ لأن قرار الحرب في الدول الديمقراطية لابد أن يمر عبر مؤسسات التشريع في الدولة، وهذا من شأنه أن يُعقِّد المسألة، أما قرار الحرب في الدول الديكتاتورية فلا يحتاج إلا إلى قرار من رأس الدولة.
- **الأمر الثاني:** أنَّ الديمقراطية من شأنها أن تخلق وعياً شعبياً، وثقافة سياسية، وتنشئة اجتماعية Socialization تمنع من تقبّل المجتمع الجمعي فكرة الحروب والصراعات العسكرية مع الدول الأخرى.
- **الأمر الثالث:** أنَّ هناك ثقة واحتراماً متبادلين بين الدول الديمقراطية لكونها تشترك بذات المبادئ والفلسفة، ومن ثم فإنها لن تلجأ إلى محاربة بعضها.
- **الأمر الرابع:** أن الدول الديمقراطية بما أنها تمتلك آليات ديمقراطية لمعالجة مشاكلها الداخلية فإنها كذلك ستستعمل آلياتها الديمقراطية في معالجة قضاياها الخارجية.

المبدأ الثاني: أن العلاقات خارج المنطقة الديمقراطية علاقات صراعية، أي أنَّ الأصل فيها عدم السلام، بما في ذلك العلاقات بين الدول الديمقراطية مع غير الديمقراطية، لأن "الدولة الطبيعية هي دولة الحرب وليست دولة السلام".

المحور الثاني: مقاصد واليات السلام الليبرالي والسلام الديمقراطي

نظرية السلام الديمقراطي كانت أحد المنطلقات الفكرية التي ساهمت فيما يمكن أن يُسمَّى "الجهاد الديمقراطي" الذي تبنّته الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا سيّما في حقبة الحرب الباردة. وهذه النظرية تطالب بعدم اكتفاء الدول الديمقراطية بأن يكون نظامها الخاص ديمقراطياً، بل يجب أن تكون الديمقراطية عقيدةً دولية يتبناها المجتمع الدولي بأسره، فتكون الأنظمة السياسية في كل العالم أنظمة ديمقراطية حتى تتحقق نظرية السلام الديمقراطي، اذن الجديد في نظرية السلام الديمقراطي أنها نقلت الديمقراطية من عقيدة محلية اختيارية إلى عقيدة دولية تُفرض فرضاً

على الشعوب، فمع أن الديمقراطية هي تعبير عن اختيار الشعوب لكن نظرية السلام الديمقراطي تقول: لا ديمقراطية في قبول الديمقراطية. فيجب على جميع المجتمعات قبولها وإلا كانت متخلفةً ورجعيةً. اما اطروحة السلام الليبرالي فتنتهج – وفقاً لمنظريها – اليات سلمية لتغيير الدول والانظمة السياسية، وذلك من خلال تشجيعها على بناء المؤسسات الديمقراطية، وتبني نموذج السوق الحر، وتعزيز قيم العدالة والقانون، ولا تقتصر عملية البناء ضمن نموذج السلام الليبرالي على الدول، بل تشمل المؤسسات الدولية والافراد وجميع الجهات الفاعلة الاخرى.

اولاً: اليات بناء السلام الليبرالي

يرتبط بناء السلام بأنشطة ما بعد الصراع التي تهدف إلى توطيد السلام. فبالنسبة لبطرس غالي، اشتمل بناء السلام على الأنشطة التالية: "إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية للدول التي مزقتها الحرب الأهلية والصراعات. وبناء روابط المنفعة السلمية المتبادلة بين الدول التي كانت في حالة حرب سابقًا" وكذلك معالجة الأسباب العميقة للصراع: اليأس الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع السياسي. بالإضافة إلى ذلك، يشمل بناء السلام أنشطة مثل "نزع سلاح الأطراف المتحاربة، واستعادة النظام، والاحتجاز والتدمير المحتمل للأسلحة، وإعادة اللاجئين، وتقديم المشورة والدعم التدريبي لموظفي الأمن، ومراقبة الانتخابات، وتعزيز الجهود لحماية حقوق الإنسان، وإصلاح أو تعزيز المؤسسات الحكومية، وتعزيز العمليات الرسمية وغير الرسمية من المشاركة السياسية"(Boutros-Ghali, B 1992.104).

وأشار بطرس غالي في جدول أعماله للتنمية إلى أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لتعزيز السلام الدائم. في ملحق أجندة السلام، وعرّف بطرس غالي الهدف الأساسي لبناء السلام بأنه "إنشاء هياكل لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام"

(Boutros-Ghali, B 1992.104). ويشير في هذا التقرير إلى أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أمر بالغ الأهمية لبناء سلام دائم. في هذه الحالة ، لن يعني بناء السلام القضاء على النزاع المسلح فحسب، بل يعني أيضًا معالجة أسبابه الجذرية من أجل تعزيز حل النزاعات دون اللجوء إلى العنف. رأى بطرس غالي صلة بين الديمقراطية والتنمية والسلام لأن "الديمقراطية توفر الأساس طويل الأمد لإدارة المصالح العرقية والدينية والثقافية المتنافسة بطريقة تقلل من مخاطر الصراع العنيف"(Boutros-Ghali, B 1992.1401).

مع مرور الوقت، أسفرت الحقائق والتحديات الجديدة على الأرض عن تفاهمات جديدة وتطوير لمفهوم بناء السلام داخل الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والدول الرائدة والمنظمات

غير الحكومية. اذ أصبح منع نشوب النزاعات، وإدارة الصراع وإعادة الإعمار بعد الصراع، من بين أمور أخرى، جزءًا من جدول أعمال بناء السلام(Call, C. T. and Cousens, E. M 2008, p.3).

لقد كان الدافع وراء ذلك جزئيًا هو الوعي المتزايد بتعقيد التحولات في مرحلة ما بعد الصراع والاحتياجات المتعددة والمتزامنة لمجتمعات ما بعد الصراع، وجزئيًا عن طريق الضرورات البيروقراطية حيث بدأت المزيد من الوكالات الدولية وأجزاء من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في القيام بذلك. دمج "بناء السلام" في أدوارهم ومهامهم.

وقد أكد (كوفي عنان)، الذي خلف بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة، على الحاجة إلى تعزيز الديمقراطية والتنمية والأمن البشري كإجراءات لمنع الصراع. علاوة على ذلك ، أشار إلى الحاجة إلى تعزيز الحكم الديمقراطي. وحدد العناصر التالية باعتبارها المكونات الرئيسية لتعزيز السلام الدائم: "الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وتعزيز القدرة الإدارية وتقوية الحكم الديمقراطي"

(Annan, K. A.1998.14). كما أشار عنان إلى الأنشطة الهامة الأخرى مثل تنظيم الانتخابات وصياغة الدساتير. ومع ذلك، مستشهداً بحالة أنغولا، أشار عنان إلى عدم كفاية الانتخابات في حد ذاتها في حل النزاعات، حيث يمكن أن تنتج الانتخابات حوافز قوية لأصحاب المشاريع السياسية أو العرقية للانخراط في الصراع(Annan, K. A 2001.).

في عام ٢٠٠٠، اقترح تقرير الألفية للأمين العام للأمم المتحدة، المسمى بـ (نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين)، استنادًا إلى المخاوف من تصاعد الحروب العنيفة داخل الدول في التسعينيات والتي أودت بحياة أكثر من ٥ ملايين شخص، نهج "يركز على الناس، اذ يجب أن نضع الناس في قلب كل ما نقوم به. ولا توجد دعوة أكثر نبلاً ولا مسؤولية أعظم من تلك الخاصة بتمكين الرجال والنساء والأطفال، في المدن والقرى حول العالم، من تحسين حياتهم"(Annan, K. A.2000.7).

وأشار التقرير كذلك إلى أنه في أعقاب الحروب الأهلية الوحشية، ظهر "نهج أكثر تركيزًا على الإنسان" للأمن، وعلى عكس النهج الأمني في حقبة الحرب الباردة الذي كان يركز على الدولة ويؤكد على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، فإن هذا النهج الجديد نهج احتضن "حماية المجتمعات والأفراد من العنف الداخلي"(Annan, K. A.2000.43).

بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى الحاجة إلى تطوير استراتيجيات منع الصراع التي لا تعالج فقط أعراض النزاعات العنيفة، ولكن أيضًا مصادرها. في هذه الحالة ، قد يعني بناء السلام الأنشطة التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وليس فقط إنهاء العنف العلني.

بعد التقرير أعلاه ، في آب ٢٠٠٠، استخدم تقرير الإبراهيمي مصطلح بناء السلام ليعني "الأنشطة المضطلع بها على الجانب البعيد من الصراع لإعادة تجميع أسس السلام وتوفير الأدوات للبناء على تلك الأسس شيء أكثر من مجرد غياب الحرب"(Brahimi Report 2000 .3). فهي تصور بناء السلام على أنه أكثر من مجرد إنهاء النزاع المسلح، ولكنه يهدف أيضًا إلى السعي إلى معالجة أسبابه الكامنة. كما يقدم التقرير مجموعة واسعة من أنشطة بناء السلام المصممة للمساعدة في تجنب العودة إلى الصراع العنيف، وتعزيز التعايش السلمي والوسائل غير العنيفة لحل النزاعات.

بالتالي، أصبح بناء السلام يعني عددًا من الأشياء: تعزيز سيادة القانون، وتعزيز التنمية، وتعزيز العدالة، وبناء الديمقراطيات، وإنهاء العنف العلني، والمصالحة والاستقرار، من بين أمور أخرى. وعلى الرغم من توسيع وتعديل مفهوم بناء السلام في وثائق السياسة هذه بالإضافة إلى تصاعد أنشطة بناء السلام منذ أوائل التسعينيات، ظل مفهوم بناء السلام بعيد المنال ومتنازعًا عليه بين الأكاديميين وواضعي السياسات. بينما كانت هناك خلافات حول دور الفاعلين الخارجيين في مجتمعات ما بعد الصراع، هناك ميل إلى أن يكون هناك توافق في الآراء حول أهميتها في دعم أنشطة بناء السلام في المجتمعات التي مزقتها الحروب.

ثانيا : اليات السلام الديمقراطي

نظريَّة السلام الديمقراطي تقوم على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها استنادًا إلى التاريخ الذي لم يشهد أي حرب بين دولتين ديمقراطيتين، واستنادًا إلى منطق الديمقراطية ذاته الذي يعقّد عملية صنع القرار مما يقلّل احتمالية خلق الحروب، وعلى غير ذلك من المسوِّغات التي قد سبق إيرادها، وهذا يمكن مناقشته من خلال الاعتراضات الآتية(سن أمارتيا ٢٠١٦،٢٣):

أولاً: لا نسلّم بأن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، فعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة الأمريكية "الديمقراطية" في عام ١٩٥٣م بالاعتداء على أمن دولة ديمقراطية أخرى وهي إيران، وأسقطت رئيس وزرائها المنتخب ديمقراطياً فقط لأنه عارض مصالحها. وأكثر من ذلك قد أرسلت بريطانيا "الديمقراطية" قوّة عسكرية تمهيداً لإعلان الحرب ضد إيران "الديمقراطية آنذاك" لأن إيران قررت أن تؤمم الصناعة النفطية وطرد الشركة البريطانية.

ثانياً: حتى لو افترضنا إنَّ الدول الديمقراطية لم تتحارب فيما بينها، فإن المشكلة تكمن في أن مجال تطبيق فكرة السلام الديمقراطي لا يتجاوز المساحة الديمقراطية، أي أنَّ السلام الديمقراطي محصورٌ فقط في علاقات الدول الديمقراطية، أما علاقات الدول الديمقراطية مع غيرها من الدول فهذا ليس مجال بحث هذه النظرية. وأدنى قراءة للتاريخ تبيّن حجم الكوارث التي سببتها الدول

الديمقراطية على امتداد البسيطة، فلا أحد ينسى ما فعلته أمريكا في فيتنام والعراق وأفغانستان وما فعلته بريطانيا في الهند وإيران والكونغو وأفغانستان، وما فعلته فرنسا في أفريقيا الشمالية والغربية. فما فائدة نظرية السلام الديمقراطي ما دام أن الدول الديمقراطية تعيش فيما بينها بسلام وهي نفسها تنشئ الحروب والكوارث في الدول غير الديمقراطية؟.

ثالثاً: حتى لو أنَّ التاريخ لم يثبت أي حرب بين دولتين ديمقراطيتين فإنَّ هذا لا يدل بالضرورة على صحة المبدأ، أي أنه لا يوجد تلازم عقلي ولا علمي بين وجود النظام الديمقراطي وانعدام الحروب، فعدم الوقوع لا يستلزم امتناع العدم كما يقول المناطقة، فقد تكون هناك دواعٍ أخرى صرفت الدول الديمقراطية عن الحرب غير مسألة طبيعتها الديمقراطية.

رابعاً: أنَّ انعدام الحرب بين دولٍ بعينها لا يعني صحة مبادئ تلك الدول، وإلا فقد كان هناك عشرات الدول الشيوعية المنتشرة في العالم ومع ذلك لم نجد في التاريخ دولةً شيوعية تتقاتل مع دولة شيوعية أخرى، فهل هذا يدل على أن مبدأ الشيوعية صحيح؟

خامساً: أن من ادعاءات منظري السلام الديمقراطي أن هناك ثقة متبادلة بين النظم الديمقراطية، وهذا يعني أنهم لن يصلوا إلى مرحلة الحلول العسكرية. لكن هذا أمر تهدمه نسبيةُ المفهوم الديمقراطي الذي تسببت به الأدلجة الحديثة للديمقراطية، فالدولة قد تكون ديمقراطية بنظر أصحابها ونظر كثيرين من حلفائها أو حتى المحايدين، لكنها ليست ديمقراطية عند خصومها.

هذه النسبيَّة في رؤية الديمقراطيّة تجعلنا نتساءل عن قيمة نظرية "الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها"، فأي ديمقراطيّات نقصد وقد رأينا اختلاف الناس في تحديد الدول الديمقراطية؟

سادساً: دعاة نظرية السلام الديمقراطي يزعمون أن الدول الديمقراطية تحل مشاكلها مع الآخرين من خلال الآليات الديمقراطية بخلاف الدول الديكتاتورية التي لا تمتلك تلك الآليات أصلاً.

الخاتمــة

على عكس مقاصد واليات اطروحة السلام الديمقراطي، فان بناء السلام الليبرالي هي عملية معقدة تدخل فيها العديد من الهياكل والفواعل الرسمية وغير الرسمية، وهي عملية ليست بالسهلة، اذ تتنوع فيها الاليات والتوقيتات، وتستلزم المشاركة الفاعلة للمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الحكومية والمدنية. كما يتضمن بناء السلام الليبرالي الجديد المهيمن تعزيز (أو فرض) القيم السياسية والاقتصادية التي تتوافق مع المصالح التي يسعى إليها الفاعلون الدوليون الرائدون. وهو

يركز بشكل أساسي على تجنب اضطرابات السوق التي قد تتطلب تعديلات منهجية وعلى خدمة احتياجات الجهات الفاعلة في السوق العالمية بدلاً من الأفراد في المجتمعات المعرضة للصراع. في الواقع ، هذا النهج منهجي وليس فرديًا ، وبالتالي فهو في بعض النواحي ليس ليبراليًا حقًا. إنها ليبرالية جديدة في التوجه ، لكنها لا تعطي الأولوية الحقيقية للرفاهية البشرية باعتبارها الوسيلة الأساسية للسلام والاستقرار.

اما اطروحة السلام الديمقراطي، فأنها تتبنى مبدأ التغيير الديمقراطي بواسطة الدول، وترى بأن الديمقراطيات مترددة في الانخراط في صراع مُسلَّح مع الديمقراطيات الأخرى المحددة، حيث دعمت الدول المستعمرة هذه النظرية كقانون يحكم العلاقات الدولية وتبعتها عدة نظريات أخرى مماثلة، تدور جميعها حول مسألة العلاقة بين السلام والديمقراطية.

ويرى انصار السلام الليبرالي، انه على الرغم من وجود علاقة لا يمكن انكارها بين المؤسسات الديمقراطية والعادات السلمية، الا ان هذا الربط كسبب مباشر هو محل جدال، فهل كانت الديمقراطية هي التي جعلت أوروبا سلمية بعد سنة ١٩٤٥؟ أو ان المظلة النووية الأمريكية وتحديد الحدود من قبل المنتصرين والنمو الاقتصادي بفضل خطة مارشال هي التي أتاحت الفرصة أخيراً لأوروبا غير الشيوعية بأن تقبل الديمقراطية كقاعدة سياسية لها؟، اذ يجادل المتخصص في العلوم السياسية مارك ي بيترزيك بقوله: "فقط الدول الآمنة نسبيا – سياسياً وعسكرياً واقتصادياً– تستطيع تحمل وجود مجتمعات حرة وتعددية وأنه في غياب مثل هذا الأمن فإن الاحتمال الأكبر أن تتبنى الدول هياكل سلطة قسرية مركزية أو أن تحافظ عليها أو تعود إليها".

المصادر :

اولا: المصادر العربية :

١. بن نهار،نايف ،٢٠١٦: مقدمة في علم العلاقات الدولية، دار عقل للترجمة والنشر، دمشق، ٢٠١٦
٢. سن أمارتيا ،٢٠١٦: السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة: روز شوملي مصلح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦

ثانيا: المصادر الانكليزية :

1. Annan, K. A.,2000: We the Peoples: The Role of the United Nations in the 21st Century. New York: United Nations, 2000, .7. Availble at: http://www.un.org/millennium/sg/report/full.htm

2. Annan, K. A.1998: 'The Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa.' Report of the Secretary-General to the Security Council, UN document no. S/1998/318, April 13 1998.14
3. Annan, K. A.2001: 'Why Democracy is an International Issue.' Cyril Foster Lecture, June 19 2001. Available at: http://www.un.org/News/ossg/sg/stories/statments_search_full.asp?statID=11
4. Boutros-Ghali, B.1992: 'An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and peacekeeping.' In Charles Hill (ed.) (2003). The papers of United Nations Secretary- General Boutros Boutros-Ghali, 1, New Haven: Yale University Press, 1992, p.104
5. Boutros-Ghali, B.1995: 'A Supplement to an Agenda for Peace: Position Paper of the Secretary- General on the Occasion of the Fiftieth Anniversary of the United Nations.' In Charles Hill (ed.) (2003). The papers of United Nations Secretary-General Boutros Boutros-Ghali, 2, New Haven: Yale University Press. 1995, p.1409
6. Brahimi Report,2000: Report of the Panel on the United Nations Peace Operations. UN Doc. A/55/305- S/2000/809, 21 August 2000, .3. Availble at: http://www.unrol.org/files/brahimi%20report%20peacekeeping.pdf
7. Call, C. T. and Cousens, E. M.2008: 'Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-torn Societies.' International Studies Perspectives, 9 (1), 2008, p.3
8. Chan, S.1997: 'In Search of Democratic Peace: Problems and Promise,' Mershon International Studies Review, 41(1), 1997, .59-91
9. Doyle, M. W.1983:'Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2,' Philosophy andPublic Affairs, 12 (4), 1983.353
10. Galtung, J.1969: 'Violence, Peace and Peace Research.' Journal of Peace Research, 6 , 1969.169
11. Gregor, T.1996: 'Introduction.' In T. Gregor (ed.), A Natural History of Peace. Nashville: VanDerbilt University Press, 1996. P.35
12. Newman, E.2009: "Liberal" Peacebuilding Debates.' In E. Newman, R. Paris and O. P. Richmond (Eds.), New Perspectives on Liberal Peacebuilding. Tokyo: United Nations University Press. 2009.29
13. Paris and Richmond.2009: 'Does Liberal Peacebuilding Have a Future?' In E. Newman, R. Paris and O. P. Richmond (eds.), New Perspectives on Liberal Peacebuilding. Tokyo: United Nations University Press. 2009.11
14. Richmond, O.2005: The Transformation of Peace. New York: Palgrave Macmillan. 2005.2
15. Richmond, O.2006:'The Problem of Peace: Understanding the "Liberal Peace".' Conflict, Security and Development, 6 (3), 2006.294
16. Rummel, R. J.1995:'Democracy, Power, Genocide and Mass Murder.' Journal of Conflict Resolution, 39 (1), 1995, p.3
17. Schmid, H,1968: 'Peace Research and Politics.' Journal of Peace Research, 5 (3), 1968 .223